الملتقى الدولي السابع حول:

"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.

يومي 03-04 ديسمبر 2012

المتغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على صناعة التأمين

الأستاذ : غزازي عماد
تخصص نقود مالية وبنوك
جامعة يحي فارس المدية
imad_bmf@yahoo.com

الأستاذ : محمد بولصنام
تخصص محاسبة
جامعة يحي فارس المدية
Boulesnam85@hotmail.com

ملخص الدراسة:

منتجات التأمين شأنها شأن أي منتج من المنتجات المالية مهددة وبإمكانها التعرض لمختلف التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل بروز العولمة المالية وما صاحبها من مظاهر مالية ومصرفية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة(اتفاقية تجارة الخدمات المالية، الأزمة المالية العالمية، غسيل الأموال، الحوكمة..) على صناعة التأمين، مع إبراز مختلف الآثار الايجابية والسلبية لهذه المتغيرات على هذه الصناعة.

كما سعت الدراسة إلى توضيح التحديات والسياسات المناسبة في مجال صناعة التأمين لمواجهة كل من هذه التطورات الاقتصادية العالمية.

كلمات مفتاحية: صناعة التأمين، العولمة المالية، اتفاقية تجارة الخدمات المالية، الأزمة المالية العالمية، غسيل الأموال، الحوكمة، الصيرفة الشاملة.

Abstract :

Insurance products are like other financial products,it can be exposed to various economic developments،especially during the financial globalization.

This study aimed to clarify the implication of the different economic variables in ansurance such as financial services trade agreement, the global financial crisis, money laundering, corporate governance.
Also study aimed to highlight the various positive and negative effects of these variables on the insurance sector.
the study sought to clarify the challenges and appropriate policies in the insurance industry to address each of these global economic developments.

Keywords: insurance industry, financial globalization, financial services trade agreement, the global financial crisis, money laundering, corporate governance, comprehensive banking.

مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين أحد القطاعات الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث يقوم بدور هام في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال دوره في تعبئة الموارد المالية، وإمكانية استثمارها بما يدعم النمو الاقتصادي للبلد.

وقد عرف نشاط شركات التأمين تطورا كبيرا، سواء من حيث مجال النشاط، أو الحجم، أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة، وخاصة في ظل بروز عولمة النشاط المالي.

وقد صاحب التوسع في النشاط لشركات التأمين، تطورات كبيرة يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل بروز وتنامي مظاهر العولمة المالية كاتفاقية تحرير الخدمات المالية، الصيرفة الشاملة، الحوكمة، وما تبعها من مشاكل كبروز ظاهرة غسيل الأموال وتفاقم الأزمات المالية. وكل من التطورات السابقة من شأنها التأثير على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وقد يمتد هذا الأثر إلى القطاع المالي والمصرفي وخاصة على شركات التأمين.

إشكالية الدراسة:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية أثرت على القطاعات إنتاجية كانت أم خدمية، ولعل من أهم هذه التغيرات انتشارا التوجه نحو العولمة المالية وحرية التجارة، وبروز مناخ تسوده الأزمات المالية، ومن شأن كل ذلك التأثير على قطاع التأمين. وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تأثر صناعة التأمين بالعولمة المالية، وما صاحبها من متغيرات اقتصادية عالمية؟

من خلال التساءل الرئيس يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ❖ هل هناك تأثير لحوكمة الشركات على صناعة التأمين؟
- ❖ هل هناك تأثير للأزمة المالية العالمية الفارطة على صناعة التأمين ؟
- ❖ هل هناك تأثير لاتفاقية تحرير الخدمات على صناعة التأمين ؟

- ❖ هل هناك تأثير للصيرفة الشاملة على صناعة التأمين ؟
- ❖ هل هناك تأثير لظاهرة غسيل الأموال على صناعة التأمين ؟

أهداف الدراسة:

يمكن تقصي أهداف الدراسة من أهمية الموضوع، ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ❖ إبراز انعكاسات العولمة المالية من تحرير للخدمات المالية، صيرفة شاملة، حوكمة والأزمات المالية على صناعة التأمين.
- ❖ التعرف على الآثار الايجابية والسلبية للمتغيرات الاقتصادية العالمية على صناعة التأمين.
- ❖ وضع السياسات المناسبة لتقوية تنافسية شركات التأمين لمواجهة مختلف الظروف الاقتصادية، وتلافي انعكاساتها السلبية.

نموذج الدراسة:

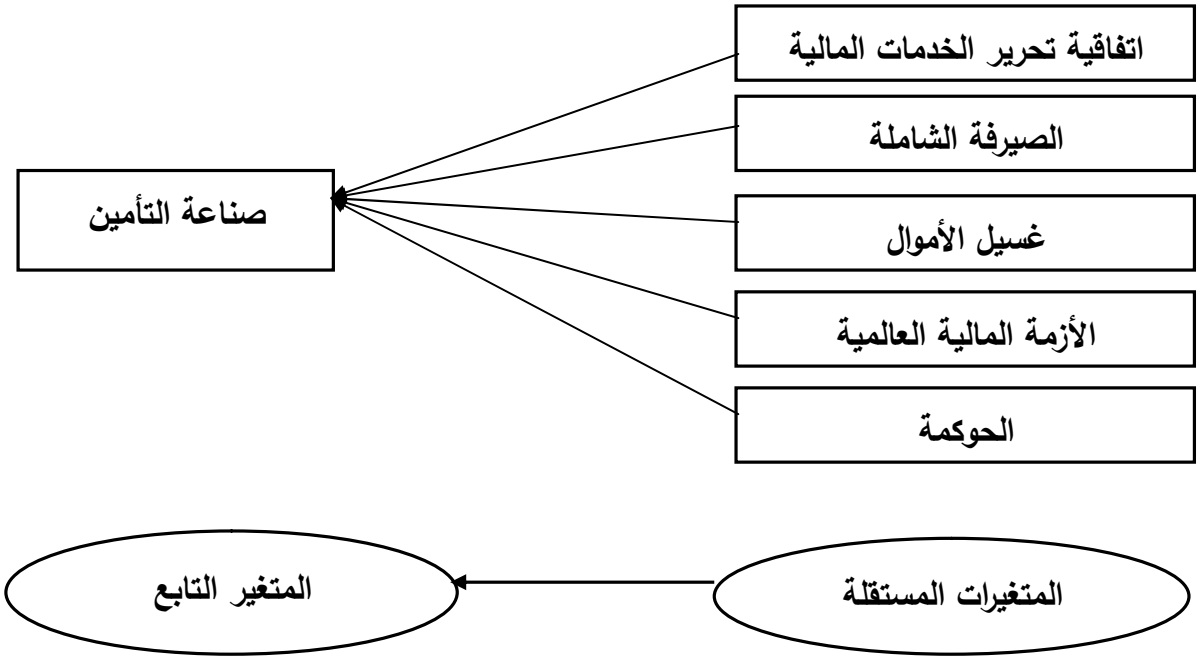

منهج الدراسة:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، وبهدف الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على نشاط صناعة التأمين فإنه سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف مفهوم التأمين والمتغيرات الاقتصادية العالمية، ثم تحليل أثر هذه المتغيرات على صناعة التأمين.

أولا: التأمين، مفهومه وأهميته الاقتصادية.

1_ مفهوم التأمين:

يعرف التأمين على أنه [1] :"عملية فنية تمارسها منشآت منظمة أو هيئات مهمتها جمع أكبر عدد من المخاطر المتماثلة وتحمل تبعتها عن طريق المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء، وبمقتضى ذلك يحق للمستأمن أو من يحدده . إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه . الحصول على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل قيام الأول بالوفاء بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين".

ومن وجهة نظر اقتصادية [2] : "يعتبر التأمين منتج تجاري تعرضه مؤسسات التأمين على شكل مجوعة ضمانات يتم من أخذها أو تركها، وتعرف العقود هنا بعقود الانتماء، خاصة اتجاه الخواص، وفي صورة أخرى فهو منتج قانوني، بحيث يتكون من التزامات يتعهد بها المؤمن اتجاه المؤمن لهم والتعهد هنا يتمثل في تعويض الضرر ".

أما عقد التأمين فهو عبارة عن اتفاق بين طرفين، يتعهد فيه الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين، في مقابل أن يقوم الطرف الثاني وهو المؤمن له، والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة، ولا يستحق التعويض إلا عند وقوع الخطر المؤمن ضده.

2_ الأهمية الاقتصادية للتأمين:

تتمثل أهمية التأمين من الناحية الاقتصادية فيما يلي:

- **توفير الموارد المالية:** حيث تستطيع هيئات التأمين تجميع مبالغ مالية كبيرة، وتوظفها في استثماراتها كبناء عقارات، أو تقديم قروض طويلة الأجل. كما تستطيع شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات التي تصدرها الدولة أو الشركات، وأحيانا المساهمة في إنشاء الشركات الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى زيادة كفاءة النشاط الاقتصادي ودعم الاقتصاد الوطني.
- **تنمية وتشجيع الادخار:** يعتبر التأمين بمثابة وسيلة لتقليل الاستهلاك، وتوجيه جزء من الانفاق غلى الاستثمار، حيث يساعد التأمين إلى توجيه الثروات الفردية المدفوعة في شكل أقساط إلى مشروعات استثمارية.
- **التأمين عامل من عوامل الوقاية:** حيث يساعد على المحافظة على ثروات المنشآت بتعويضها عن نواتج الأخطار التي قد تتعرض لها هذه الثروات.

---

[1] محمد جمل علي هلالي، عبد الرزاق شحادة: **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين** ، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص ص، 262_263.

[2] خطيب خالد: **الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر**، مداخلة ضمن ندوة" مقارنة بين مؤسسات التأمين **التكافلي** والتأمين التقليدي بين **الأسس** النظرية **والتجربة** التطبيقية "جامعة سطيف، 2011، ص 2.

- **مكافحة التضخم:** حيثيعمل التأمين على امتصاص الكتلة النقدية الفائضة، ومكافحة الميول الاستهلاكي التضخمي، وتجميع الأقساط وتوجيهها نحو الاستثمار والتنمية.
- **تحسين ميزان المدفوعات:** يعتبر التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات، وبالتحديد في التجارة غير المنظورة، وتسجل أقساط التأمين التي تحولها الشركات الوطنية نحو الخارج، أو العكس.
- **المساهمة في الدخل الوطني:** حيث يرتبط التأمين مع الناتج الوطني الخام، ويساهم التأمين في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة تقاس بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين، ومجموع المبالغ المدفوعة للغير.

ثانيا: تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على سوق التأمين

لا ينحصر نشاط شركات التأمين في السوق المحلي فقط، وإنما يتعداه إلى السوق العالمي وذلك في إطار العولمة المالية، وما يتبعها من اشتداد حدة المنافسة العالمية داخليا وخارجيا، ويمكن التعرض لبعض المتغيرات التي تؤثر على قطاع التأمين كالتالي :

1_الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وصناعة التأمين:

تمثل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الاتفاقية GATS التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات، وظهرت الوثيقة التي تشمل الاتفاقية في 1993/12/15، ووقعت الاتفاقية حوالي 90 دولة في ديسمبر 1997 على اتفاقية جنيف لتحرير الخدمات المالية بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وعلى فترات دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1999.

وتشمل الخدمات التي تغطيها GATS الخدمات المالية، سواء مصرفية أو تأمينية، تأمين أسواق المال، النقل البري والبحري والجوي، المقاولات، السياحة، الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية. كما تتمثل الخدمات التي تغطيها الاتفاقية والتي يمكن تبادلها بين الدول والتي يجب أن تخضع لمبادئها الأساسية وفقا لأشكال توريد الخدمة التالية :

- الخدمات التي توردها منظمة إلى منظمة أخرى مثل الاتصالات.
- الخدمات التي يتم توفيرها داخل الدولة لمستهلك دولة أخرى مثل السياحة.
- الخدمات التي يتم توفيرها من قبل مؤسسة أو شركة تابعة لدولة ما في مناطق الدولة الأخرى، وهو ما يعرف بالوجود التجاري مثل البنوك وشركات التأمين.
- الخدمات التي يوفرها مواطن دولة ما داخل الدولة الأخرى مثل الخدمات الاستشارية أو التدريبية.

وتعرف الخدمات المالية على أنها أية خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية في زمن ما، وتشمل جميع أنواع التأمين والخدمات المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية "باستثناء التأمين"[1].

وتتمثل خدمة التأمين والخدمات المتصلة به في[2]:

- ❖ التأمين المباشر بما فيه التأمين المشترك: ويتمثل في التأمين على الحياة وعلى بقية أنواع التأمين.
- ❖ إعادة التأمين والتعويضات.

الوساطة في التأمين كالسمسرة والوكالة.

- ❖ الخدمات المساعدة للتأمين كالخدمات الاستشارية وتقرير المخاطر.

وتشهد أنشطة إنتاج الخدمات المالية، أو التجارة الدولية لتجارة الخدمات المالية نموا سريعا وكبيرا يمكن تفسيره بالعوامل التالية:

- ❖ التقدم الفني في صناعة وتجارة الخدمات المالية جعلها أكثر تحركا وتنقلا بين مختلف الدول والأسواق من خلال استخدام وسائل تكنولوجية سريعة.
- ❖ انفتاح الأسواق أمام تحويل وانتقال الفوائض المالية.
- ❖ زيادة حدة المنافسة الدولية حول حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث يسعى كل طرف في تقديم أو الحصول على خدمات مالية بجودة متقدمة ورخيصة الثمن.

<u>أ_ التزامات الدول الأعضاء طبقا لاتفاقية تجارة الخدمات المالية في مجال التأمين:</u>

تخضع الدول الأعضاء في اتفاقية تجارة الخدمات المالية في مجال قطاع التأمين إلى مجموعة من الالتزامات، أهمها ما يلي [3]:

- ❖ فتح الأسواق أمام شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية، بحيث تعمل هذه الشركات جنبا إلى جنب مع الشركات الوطنية، وهدا من خلال الرفع التدريجي للقيود على الشخصيات الاعتبارية، القيود على رأس المال ومعاملة موردي خدمات التأمين الأجانب نفس معاملة نظرائهم المحليين.
- ❖ تقوم شركة التأمين في دولة معينة ببيع خدماتها إلى عملائها في دول أخرى بمعنى أن الوجود المالي لهذه الشركات في الدول المضيفة غير ضروري.
- ❖ السماح لشركة التأمين المشتركة رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة: **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، ص ص 224_225.

[2] سمير محمد عبد العزيز: **التجارة العالمية بين الغات ومنظمة التجارة، مكتبةشعاع للنشر، مصر**، ص ص 350_351.

[3] صفية احمد أبو بكر: **أثر الاتفاقية العامة للخدمات على سوق التأمين العربي**، ملتقى التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، قطر2003، ص68.

وتأخذ عملية تحرير قطاع التأمين عدة جوانب أهمها [1] :

- ❖ بعض خدمات التأمين ممكن مزاولتها من قبل شركات تأمين غير مرخص لها محليا وتشمل النقل، الأخطار التي لها طابع دولي مثل تأمينات الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات المرتبطة بقروض أجنبية.
- ❖ فئات التأمين التي تقوم بها شركات مرخصة محليا يجب أن يسمح لشركات الأجنبية بمزاولتها، والتنافس عليها بنفس الأسس التي تطبق على الشركات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

أ_ حرية تمثيل الشركات الأجنبية سواء كان ذلك بشركات تابعة، فروع أو وكالات أو شركات مشتركة.

ب_ الشروط اللازمة لترخيص الشركات الأجنبية هي نفس الشروط المطبقة على الشركات الوطنية كالحد الأدنى لرأس المال والضمانات المالية.

ت_ إجراءات ترخيص الشركات الأجنبية هي نفس إجراءات الشركات الوطنية دون أدنى تفرقة.

ث_ السماح للشركات الأجنبية بتحويل كامل فوائضها وأرباحها للخارج. وهذا من خلال فرض قيود على التحويلات الدولية ومدفوعات العمليات التجارية لكن يسمح لها بفرض قيود على نطاق ضيق في حالة وجود صعوبات في موازين المدفوعات.

ج_ يسمح للعمالة بالعمل في الشركات الوطنية وإدارتها.

كما فرضت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ثلاث التزامات على الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية وهي كالتالي[2]:

أ_ مساعدة الدول النامية على الحصول على معلومات عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات الدولية بإقامة قنوات الاتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بالأسواق وتكنولوجيا الخدمات اللازمة.

ب_ مساعدة الدول النامية للحصول على تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدراتها في إنتاج خدماتها المحلية، وزيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة، وذلك بمقابل مادي.

---

[1] **غرفة تجارة وصناعة عمان: معوقات قطاع التأمين في السلطنة وتأثير اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على التأمين**، www.chambreoman.ae/Arabic/abouts.occi.departement.economic. تاريخ الاطلاع 2012/03/15.

[2] صفية احمد أبو بكر: **أثر الاتفاقية العامة للخدمات على سوق التأمين العربي، مرجع سابق**، ص68.

ت_ التزام الدول المتقدمة بتحرير أسواقها في القطاعات الخدمية التي لها أهمية تصديرية في الدول النامية.

إن حركة التجارة في الخدمات المالية قد تعوقها قيود متمثلة فيما يلي[1] :

أ_السياسات الاقتصادية الكلية وهي السياسات الهادفة لتحقيق تواز ن الاقتصاد الوطني، والمرتبطة بكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن الطبيعي أن الخدمات المالية ترتبط وتؤثر في كافة القطاعات، ومن أهم هذه السياسات سياسات البنك المركزي التي تؤثر على السياسة النقدية وعرض النقود وغيرها من النظم الوقائية أو السياسات النقدية للرقابة المالية.

ب_ تحقيق الانضباط أو الرقابة على القطاع المالي الهادف للاستقرار الاقتصادي ورفاهية المستهلك، مثال ذلك سياسات القيود الإنمائية وتخصيص أولويات الائتمان والاستثمار واستلزام متطلبات لجودة الأصول والرقابة على مخاطر السوق، ولم تشمل الاتفاقية رقابة هذه الإجراءات.

ت_ الإجراءات الوقائية والتي ليست لها طبيعة تحوطية، لكنها تؤثر في عمليات المنافسة في الأسواق وتقوم على التمييز دون مبرر.

ث_ القيود التي تفرض على مقدمي الخدمات التابعة للوحدات الأجنبية أو التي تمنع تقديم خدمات مالية عبر الحدود، وإلغاء هذه القيود هو أساس التحرر في GATS "تحرير حرية النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المتساوية".

ب_ أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربية:

_ الآثار الايجابية والسلبية للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على قطاع التأمين العربي بالنسبة للدول المشاركة [2] :

يتمثل الجانب الايجابي فيما يلي:

- ❖ استفادة صناعة التأمين العربية من المنافسة الأجنبية التي من شانها تنويع منتجات التأمين مثل التأمين على الحياة، والتأمين الشخصي، وتقديم خدمات جديدة ومنتجات تأمينية أفضل.
- ❖ زيادة إيرادات التأمين مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد، حيث ستزيد الاستثمارات الرأسمالية.

وعلى النقيض مما سبق فهناك بعض السلبيات منها:

- ❖ معظم شركات التأمين غير مستعدة لمنافسة الشركات العالمية التي ستغزو الأسواق العربية، والتي تمتلك موارد أكبر، وقدرتها على العمل بتكاليف تنافسية.

[1] مصطفى رشدي شيحة: **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة، مرجع سابق**، ص ص 227_228.
[2] ياسر زغيب: **اتفاقية الغات، دار الندى، لبنان** 1999، ص87.

❖ إزاحة الشركات الوطنية عن مواقعها بواسطة الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدفق أقساط التأمين وترحيل أرباح العمليات والأرباح الرأسمالية للخارج، مما يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار في الاقتصاد.

3_ الصيرفة الشاملة وصناعة التأمين:

تمثل المصارف الشاملة الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها ومنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، بحيث تجمع بين وظائف المصارف التجارية، ووظائف المصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار[1].

وتتعدد وظائف المصارف الشاملة كالمساهمة المباشرة في رأسمال بعض المشروعات، الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، إعداد دراسات الجدوى، تكوين محافظ الأوراق المالية، وتوفير التمويل اللازم لبعض المشروعات الحيوية، إلى جانب القيام بإدارة المحافظ الاستثمارية لصالح العملاء مقابل عمولة معينة، وتقديم الاستشارة حول الإصدارات الجديدة عند تأسيس الشركات والقيام بعمليات التأمين، إذ تحقق المصارف الشاملة أمانا أكبر للمودعين بسبب قدرتها على تنويع أعمالها، وتحمل المخاطر، وتوفير الأمان من خلال التأمين ضد المخاطر والتوسع في الأنشطة التأمينية.

ونتيجة للتغيرات العالمية ظهر ما يسمى التأمين البنكي، ولقد ازدهر في الآونة الأخيرة عبر شبكات فروع البنوك، وذلك كأحد السبل التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية.

أ_ البنك كمنتج للخدمة التأمينية:

يمكن للبنك الاستحواذ على شركات التأمين من خلال تملك البنك لهذه الشركات، أو شراء حصة فيها، ويتم الدمج بين أنشطة التأمين البنكية من خلال إصدار البنك بوالص التأمين التي تخص حصة في شركات التأمين بشكل مباشر.

ب_ التأمين البنكي وحماية عملاء التأمين:

يعتبر التأمين البنكي طريقة لتوزيع خدمة التأمين عن طريق وسيط وهو البنك، أي أن مؤسسات التأمين تتعاقد مع شبكات فروع البنوك التي تعمل في القطاع المصرفي من أجل الاستفادة من فروعها لتسويق وثائق التأمين بصفة عامة. وقد أصبحت البنوك أحد الطرق التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية حيث نجد البنك كوكيل يقوم ببيع منتجات التأمين نيابة عن شركات التأمين الفرعية، وتعتمد وسيلة

[1] عبد الحميد عبد المطلب: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2000، ص51.

التسويق على الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه، وتشمل المعاملات المصرفية الأخرى للعميل مثل التأمين[1].

ويوفر استخدام البنك كأسلوب لتوزيع الخدمة التأمينية مزايا عديدة أهمها:

- ❖ إنماء الفكر التأميني في المجتمع، حيث يؤدي إلى اتساع قاعدة العملاء لدى شركات التأمين نتيجة اجتذاب شريحة جديدة داخل السوق.
- ❖ بالنسبة للعملاء: حيث يستفيدون من انخفاض التكلفة التأمينية وأسعار خدمات التأمين، تطوير المنتجات التأمينية والاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة في البنوك لتطوير الخدمة مثل ماكينات الصرف الآلية.
- ❖ بالنسبة لشركات التأمين: تستفيد من الوصول إلى شريحة جديدة من الجمهور، قناة حديثة لتوزيع المنتجات التأمينية وتحديث التغطيات التأمينية بما يتوافق مع احتياجات العملاء.

شكل رقم 1 : توزيع التأمين البنكي في بعض الدول

	فرنسا	إسبانيا	السويد	إيطاليا	بلجيكا	هولندا	بريطانيا
تأمينات على الحياة	%55	%23	%22	%20	%19	%18	%13
تأمينات عامة	%1.6	%5.6	–	–	%3.7	%6.8	%5.7

المصدر: www.eisa.eg/insbank.htm

ت_ نظام التأمين على الودائع:

في ظل الانفتاح وتحرير الأسواق المصرفية، وعولمة النشاط المصرفي، أصبحت البنوك تقبل الودائع وتقدم خدماتها خارج حدود الدولة، ومع تزايد إمكانية انتشار الأزمات المصرفية بين البلدان المختلفة، تزايد الاهتمام بموضوع التأمين على الحياة.

ينطوي نظام التأمين على الودائع على دعم ومساندة البنوك المشتركة في النظام والتي تواجه أزمة سيولة ، وتجنب وصولها إلى مرحلة الإفلاس وما ينجم عنه من فقدان الثقة وتزعزع استقرار النظام المصرفي، ويتم التأمين عن طريق اشتراك البنوك في صندوق التأمين على الودائع، أي أن نظام التأمين على الودائع يقوم على التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي مما يعزز الثقة لدى المودعين[2].

[1] طارق عبد العل حماد: **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر2002، ص 209.

[2] بريش عبد القادر، **أهمية ودور نظام التأمين على الودائع**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف 2004، ص 92.

وتهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى حماية أموال المودعين وتجنب حدوث ذعر مالي بينهم، والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للإعسار المالي، ومن ثم المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي.

ث_ التأمين على القروض:

إن الهدف من التأمين على القروض هو إثبات البنك لحقه من شركة التأمين عند امتناع الزبون عن الوفاء بالدين، حيث إن المؤمن "شركة التأمين" تلتزم بتعويض المؤمن له "البنك" في حالة عدم وفاء الزبون المقترض لقيمة القرض لأي سبب من الأسباب، وينتج عن هذا العقد حقوق والتزامات لكلا الطرفين.

وقد أصبحت المصارف الشاملة تؤدي وظيفة التأمين، حيث أن هذه الأخيرة لم تعد حكرا على شركات التأمين، فنظرا للتطورات العالمية أصبحت عملية التأمين تجلب انتباه المؤسسات البنكية نظرا لأهميتها وعائداتها، فقد تقوم المصارف الشاملة بعملية التأمين من خلال الوظائف السابقة وهي التأمين على ودائع عملائها، التأمين على القروض لمواجهة خطر عدم التسديد وقيام البنك بعمليات التأمين بالاتفاق مع شركات التأمين.

4_ عمليات غسيل الأموال وتأثيرها على صناعة التأمين:

يعبر مفهوم غسيل الأموال عن مجموعة من العمليات المستمرة والمتلاحقة، وبطريقة متعمدة في سبيل إدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة موازية وخفية من خلال الاقتصاد الموازي "غير الشرعي" إلى قنوات الاقتصاد الرسمي بغية إكسابها صفة شرعية عن طريق الوساطة البنكية[1].

ولقد تزايد نطاق هذه الظاهرة في ظل انتشار الخدمات المصرفية الالكترونية، بشكل يهدد النشاط الاقتصادي العالمي، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث يتوقف تكامل الخدمات المالية والمصرفية على الدور الذي تؤديه، أو تسهم به في النشاط الاقتصادي العالمي. وتد السمعة الجيدة أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها المؤسسة المالية، وقد تتورط هذه الأخيرة في هذا النشاط بسبب تورط بعض موظفي أو مدراء المؤسسة في غسيل الأموال، مما يؤثر سلبا على بقية الوسطاء الماليين، وعلى العملاء، ومن ثم على النشاط الاقتصادي[2].

أ_مراحل غسيل الأموال عبر قطاع التأمين:

ويتم إجراء غسيل الأموال بمراحلها الثلاث كالتالي[3] :

بالنسبة لعقود التأمين من الأضرار:

❖ **مرحلة الإحلال:**

---

[1]نادر عبد العزيز شافي: **تبيض الأموال**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2001، ص138.

[2]**محمدسعدو الجرف: غسيل الأموال من خلال التأمين**، ورقة بحثية، ص 5.

[3]علاء عبد الكريم: **غسيل الأموال عبر قنوات التأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والعشرون ، بحث تطبيقي في قطاع التأمين في العرق، 2009، ص 11.

تتحقق هذه المرحلة عندما يتقدم غاسل الأموال الى احد الوسطاء لشراء وثيقة تأمين من الأضرار يتم عادة التأكد من هوية العميل باستخدام بطاقة الهوية الشخصية ويتم بعد ذلك توقيع الوثيقة المناسبة، يتم تحديد الأقساط المناسبة من قبل وكلاء مكاتب التأمين ويتم تحويلها الى شركة التأمين.

❖ **مرحلة التغطية:**

تتحقق هذه المرحلة عندما تتسلم الشركة من العميل بعد مدة كشهرين مثلا "أشعارا" بطلب إلغاء الوثيقة بسبب ظروف طارئة للعميل ،وطلب استرجاع جزء من الأقساط المدفوعة من خلال شيك ، حيث يقوم غاسل المال بإيداع هذا الشيك في حسابه الخاص وعند التحقق من مصدر الشيك يظهر أن مصدره مشروع وبالتالي يتم التضحية بجزء من المال المغسول والمتمثل في الفرق بين ما دفع من أقساط وبين ما استرد منها بهدف المحافظة على الباقي.

❖ **مرحلة الدمج:**

تتحقق هذه المرحلة عندما يتم استخدام الجزء المسترد من الأقساط في شراء أصول حقيقية او شراء وثيقة تأمين أخرى.

بالنسبة لعقود التأمين على الأشخاص:

تتحقق مراحل عملية غسيل الأموال على النحو الأتي:

❖ **مرحلة الإحلال:**

تتحقق هذه المرحلة عندما يتقدم غاسل الأموال إلى احد الوسطاء أو إلى شركة التأمين بطلب شراء وثيقة تأمين على الأشخاص يكون عادة المستفيد شخصا "أخر وبعد اختيار وتوقيع الوثيقة المناسبة، يتم تحديد طريقة دفع الأقساط المناسبة من قبل الوسيط بعد الاتفاق مع شركة التأمين، كما انه قد يتم إصدار وثائق ملحقة بهدف زيادة مبالغ الوثيقة ، والحصول على عائد أعلى.

❖ **مرحلة التغطية:**

تتحقق هذه المرحلة عندما تتسلم شركة التأمين على الحياة من العميل بعد حوالي 3 سنوات مثلا " أشعارا "بطلب تصفية الوثيقة من خلال شيك مصرفي وذلك بسبب تغير الظروف الخاصة بالعميل وسوف يقوم غاسل المال أو المستفيد بإيداع الشيك في حسابه الخاص وعند التحقق من مصدر هذا الشيك يظهر إن مصدره مشروع وبالتالي تتم التضحية بجزء من المال المغسول بهدف المحافظة على الباقي.

❖ **مرحلة الدمج:**

تتحقق هذه المرحلة عندما يتم استخدام مبلغ التصفية سواء تم الحصول عليه دفعة واحدة أو على شكل دفعات في شرا ء أصول حقيقة أو شراء وثيقة تأمين أخرى على الحياة. وقد يتم استغلال مبدأ المشاركة وذلك بطلب إصدار أكثر من وثيقة تأمين على الأشخاص وبقيم مختلفة وسيتقدم الغاسل إلى

شركة التأمين بطلب تصفية هذه الوثائق في نفس الوقت ، وقد يقوم الغاسل إلى تصفية واحدة في تاريخ معين ، وتتم تصفية الباقي بعد ذلك في أوقات متفرقة ومتباعدة درء للأنظار وذلك وفقا "للخيارات الآتية: الحصول على قيمة التصفية نقدا "باستخدام شيك يودع في حسابه الخاص ليظهر مصدر هذه الأموال على انه مشروع ، أو الحصول على دفعات حياة يستمر دفع مبالغها للمستفيد طيلة حياته.

ب_ العلاقة بين غسيل الأموال والتأمين:

هناك ثلاث مجالات من صناعة التأمين وفقا لنوع المنتجات وهي التأمين ضد الأضرار، التأمين على الحياة وإعادة التأمين، وهده المنتجات شأنها شأن أي من المنتجات في صناعة الخدمات المالية عرضة لحدوث عمليات غسيل الأموال. ولقد أوضحت التجارب العلمية أن قطاع التأمين مجال ممكن لحدوث عمليات غسيل الأموال للعوامل التالية[1]:

_ ضخامة حجم صناعة التأمين.

_ تنوع منتجات التأمين وسهولة الحصول عليها.

_ هيكل أو تركيبة النشاط التأميني.

_ قد يتعدى نطاق التأمين في بعض الحالات حدود الدولة الواحدة.

_ يتم توزيع منتجات التأمين عادة من خلال وسطاء أو سماسرة لا يخضعون لرقابة أو إشراف الشركة التي يقومون بتوزيع منتجاتها.

_ قد يكون المستفيد من وثيقة التأمين غير المؤمن له مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان تحديد شخصية كل منهم.

ويوضح الشكل التالي كيفية حدوث غسيل الأموال في التأمين.

شكل رقم 1 : عملية غسيل الأموال في شركة التأمين

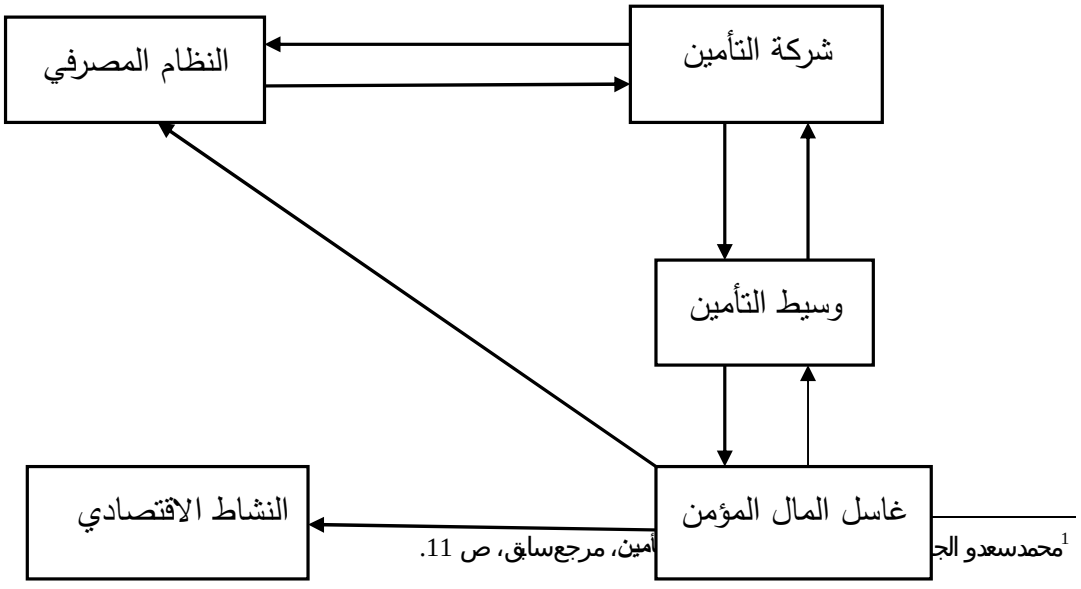

[1] محمدسعدو الج أمين، مرجعسابق، ص 11.

المصدر: محمد سعدو الجرف: غسيل الأموال من خلال التأمين، مرجع سابق، ص 11.

يوضح الشكل رقم 1 كيفية حدوث عملية غسيل الأموال في قطاع التأمين، حيث يقوم غاسل المال بشراء وثيقة التأمين من خلال الوسيط، وبالتالي يتم دفع القسط إلى الوسيط الذي يحوله إلى شركة التأمين، والتي تقوم بدورها بإيداع القسط في حسابها لدى البنك، ثم يتم إنهاء العقد قبل انتهاء مدته الزمنية، فيقوم المؤمن بسحب قيمة الجزء المرجع من القسط من حسابه لدى البنك، ليقوم بدفعه إلى الوسيط الذي يقوم بدفعه للمؤمن له وهو غاسل المال، والذي يقوم بدوره بإيداعه في حسابه لدى البنك أو استغلاله في النشاط الاقتصادي.

ت_ دور شركات التأمين في مكافحة غسيل الأموال:

تتسابق مختلف الدول في وضع القوانين والإجراءات الحازمة لمنع انتشار ظاهرة غسيل الأموال التي أدت إلى إلحاق الضرر باقتصادياتها، ويوضح الشكل التالي دور قطاع التأمين في التصدي لهذه الظاهرة.

شكل رقم 2 : دور شركات التأمين في التصدي لظاهرة تبييض الأموال.

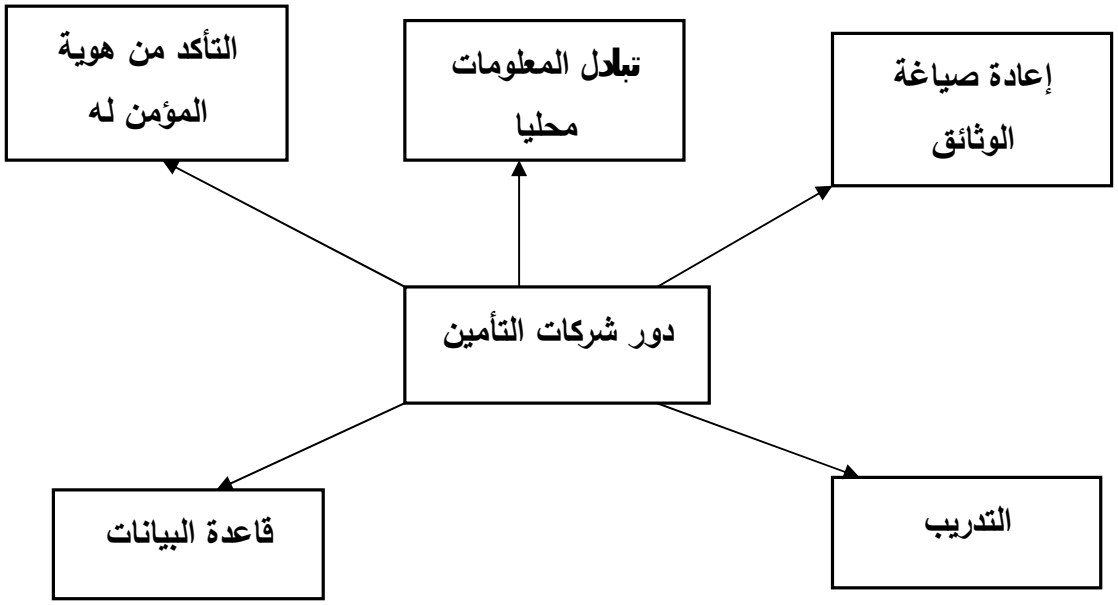

المصدر: محمد سعدو الجرف: غسيل الأموال من خلال التأمين، مرجع سابق،ص 11.

يوضح الشكل **2** دور شركات التأمين في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات الاحتياطية المتمثلة فيما يلي:

_ إعادة صياغة وثائق التأمين من الأضرار بحيث يكون العقد جائزا للشركة ولازما للمؤمن له.

_ التأكد من هوية المؤمن له من قبل الشركة في الحالات التي يتم التعاقد فيها، أو إصدار الوثائق من قبل أحد الوكلاء أو الوسطاء، وعدم الاكتفاء بإجراءات التأكد من الشخصية التي يقوم بها الوكيل أو الوسيط.

_ تبادل المعلومات مع الشركات المحلية والمتعلقة بشخصيات المؤمن لهم، وبالوثائق التي إلغاؤها أو تصنيفها قبل انتهاء مدتها الزمنية.

_ تبادل المعلومات مع الشركات العالمية في حالة وجود وثائق تأمين يتعدى نطاقها.

_ إقامة دورات تدريبية لموظفي الشركات حول الحالات التي تتم فيها غسيل الأموال وحول العمليات التي يمكن من خلالها غسيل الأموال.

_ المشاركة في إتمام إقامة قاعدة البيانات مع هيئة الرقابة على التأمين. ويتمثل دور الأفراد في المحافظة على الاقتصاد الوطني من خلال العمل في الأنشطة الاقتصادية المشروعة ومن خلال الإبلاغ عن حالات غسيل الأموال المؤكدة والمشتبه فيها.

4_ الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على صناعة التأمين:

أ_ الأزمة المالية العالمية 2008:

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى[1].

وقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية حادة كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار. أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات نجد، انتشار البطالة وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي.

---

1 Rajan, Ramkishen "**Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia**" Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.

يمكن تلخيص فهم الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ اندلاعها كما يلي [1] :

- أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة ما بين 2001-2006، فقامت بمنح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.
- تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة، ونجم عن هذا هبوط أسعار المنازل.
- طفت الأزمة على السطح بوضوح مع بداية عام 2007 بتزايد حالات التوقف عن السداد، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.
- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار ثم تفاقم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول الهالكة المرتبطة بالرهون العقارية إلى 700 مليار دولار.
- أسفر هذا الوضع عن اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات، فهبطت قيمتها، وزاد العرض على الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغة، تفاقم الأمر بزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة 75% في 2007 لتبلغ 2.2 مليون.
- انخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي مما هدد الاقتصاد الأمريكي بكساد مرير، حيث تهاوت مؤسسات وانهارت بنوك.
- انتقلت الأزمة لأوروبا وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الاقتصاد العالمي.

ب_دور شركات التأمين في صناعة هذه الأزمة[2]:

كان لشركات التأمين دور فاعل في صناعة هذه الأزمة ومضاعفة نتائجها، بل إنها كانت أحد الأركان والأسس التي نهضت بهذه الأزمة المالية عالياً لتطيح بصروح مالية واقتصادية كانت مشيَّدة، فإن المصارف عندما تقرض شخصاً تحرص على أخذ كل الضمانات الممكنة والتي تدلُّ على ملاءة هذا الشخص وإمكانية سداده؛ حرصاً منها على عدم التضرر من إفلاس المقترض، ولكن إن استطاعت المصارف المقرضة نقل الخطر على طرف ثالث -والتي هي شركات التأمين- كان هذا بمثابة طوق نجاة للمصرف، فإن المقترض إذا أفلس أو عجز عن السداد قامت هذه الشركات بدفع كامل قيمة هذا القرض للمصرف، وعليه فلن يبذل المصرف الجهد السابق للتأكد من ملاءة العميل وقوته على السداد، بل راحت المصارف تبحث عن أي فئة لتقرضها، حتى ولو كانت الفئة الأقل جدارة، وذلك أن المخاطر

[1] منير **الحمش: الأزمة المالية والاقتصادية بين التفسير المالي والاقتصادي، مجلةشؤون الأوسط، عدد** 130، 2008، ص33.
[2] شركات التأمين و الأزمة الاقتصادية العالمية :http://islamselect.net/mat/86884

ستتحملها شركات التأمين، ولا علاقة للمصرف بها، ولم تكتفِ المصارف عند هذا الحد، بل أوغلت أكثر وأكثر، وأصدرت سندات بهذه الديون المؤمَّن عليها، وراحت تبيعها في الأسواق على أنها دوين مؤمَّن عليها، فمن يشتريها سيكون قد اشترى ديناً مؤمَّناً عليه، فلن يبالي بالتالي أكان المقترض قادر على السداد، أو لا.

وكان مما شجَّع شركات التأمين على ذلك: أن شركات التأمين كانت في مأمن طالما كانت أسعار العقار التي يتم تمويلها آخذ في الارتفاع، وذلك أنه يمكن بيع العقار في أي وقت، وتسديد هذه الديون؛ ولذلك لم يكن هذا مصدر خوف وقلق بالنسبة لشركات التأمين، طالما الأسعار في ارتفاع، إلى أن جاء الوقت وتهاوى فيه كل شيء مرة واحدة.

ومن هنا يمكن لنا تصور اكتمال مثلث الأزمة، وهي معادلة كالتالي:

_ التأمين على القروض يساعد على المزيد من الإقراض، والإقراض يساعد على التضخم وارتفاع الأسعار، وذلك لكثرة السيولة في يد المستهلكين، وارتفاع الأسعار يساعد على التأمين على القروض لانخفاض المخاطر.

ت_ تأثير الأزمة المالية على صناعة التأمين[1]:

في بداية هذه الأزمة التي تعرضت لها السوق المالية الأمريكية، أثر ذلك في أكبر شركة تأمين أمريكية وعالمية وهي شركة أمريكان إنترناشيونال جروب(AIG) ، والتي تعد من كبريات شركات التأمين في العالم حيث تبلغ أصولها في السوق العالمية نحو 1.1 تريليون دولار، فيما يزيد عدد المستفيدين من خدماتها على 74 مليون شخص في 130 دولة ويعمل فيها 116 ألف موظف. ويمكن اعتبار هذه الشركة الضحية الثانية من ضحايا هذه الأزمة المالية الأمريكية بعد بنك ليمان الذي انهار تماما.

ومع أن التركيز كان على البنوك خلال الحديث عن الأزمة المالية إلا أن الأوساط الاقتصادية الأمريكية والعالمية لم تقلل من المخاطر الناشئة عن انهيار شركات التأمين العالمية، وإنما ذهبت الى الاعتقاد بأن هكذا انهيار ربما سيكون أكثر كارثية حتى من انهيار البنوك، خاصة وأن انهيارها سوف يمس قاعدة عريضة من العملاء على مستوى العالم، مما سيكون له آثار سلبية كبيرة، ولأن الأزمة عالمية

[1] علي القحيص: **الأزمة المالية والتأمين** http://www.alriyadh.com/2009/06/25/article440185.html

بامتياز، وتداعياتها ستطال العالم بأسره، و مع احتمالية ارتباط شركات التأمين العربية بعقود إعادة تأمين مع الشركات العالمية الكبرى، لأنه في هذه الحالة فإن عجز شركات التأمين العالمية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الشركات قد يعرّض إحدى شركات التأمين للإفلاس، وهنا يكمن الخطر وهنا يفتح الباب أمام تساؤل كبير حول مصير الكثير من العملاء الذين يتعاملون مع شركات التأمين هذه ،لا سيما إذا لم تتسم سياسة هذه الشركات بالشفافية والدقة والوضوح، حيث يسمع بين حين وآخر عن محاولات تتبعها شركة التأمين هذه أو تلك للتهرب من التزامات عليها عبر وسائل التفافية، وهذه الأخبار بدأت تتزايد بشكل واضح بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية .

كما أن بعض البنوك قامت بإضافة مخاطر الإنهاء القسري من العمل إلى وثائق التأمين على الأفراد الحاصلين على قروض شخصية وبطاقات الائتمان لتضاف إلى التغطيات التأمينية الأخرى على المقترض والتي تشمل مخاطر الإصابة، العجز، والوفاة بحيث تلتزم شركة التأمين بسداد المبالغ المستحقة .

ومع إصرار تلك البنوك على تغطية مخاطر فقدان الوظائف للحاصلين على القروض والبطاقات الائتمانية تباينت ردود الفعل لدى شركات التأمين تجاه تلك المطالب ففي الوقت الذي استجابت فيه عدد من شركات التأمين رفضت شركات تأمين أخرى توسيع نطاق التغطية التأمينية للحاصلين على القروض الشخصية وبطاقات الائتمان لتشمل مخاطر الإنهاء القسري لخدمات العاملين.

5_ حوكمة شركات التأمين:

لقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا لمصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، ومن أهم هذه التعاريف[1]:

_ تعريف مؤسسة التمويل الدولية:" الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها".

_ تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية :" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين".

ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة بما يأتي[2] :

_ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات و عمليات الشركات و إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية على النحو، الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

---

[1] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007 ، ص04.

[2] إبراهيم السيد المليحي، **دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر**، الكويت، 2008، ص14

_ تحسين و تطوير الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة و ضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة السليمة على كفاءة الأداء.

_ تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول، التي لا يوجد لشركاتها تعامل نشط في الأسواق المالية.

_ تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة و ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، و بالتالي إتاحة المزيد من فرص العمل و دعم التنمية الاقتصادية.

_ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين و العمال و الدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

_ مبادئ الحوكمة في شركات التأمين:

_ المراجعة الداخلية:

وتعتبر هده الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ومن مهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة ما يلي[1]:

-وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط.

-ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها.

-إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

_ المراجعة الخارجية:

تقوم المراجعة الخارجية بدور هام في إنجاح حوكمة الشركات، حيث تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، وعدم تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية. فالمدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعده الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها[2].

_ إدارة المخاطر[3]:

تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء .في هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة

---

[1] ساعد بن فرحات: **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين**، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، ص11.

[2] عبد الرزاق بن الزاوي، ايمان بن نعمون: **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة 2012، ص12.

[3] ساعد بن فرحات: **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين**، مرجع سابق، ص11.

فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة كل ذلك من أجل حماية مصالح أصحاب المصلحة وضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجهوداته نحو الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال وضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كاف وفعال.

_ الإفصاح والشفافية:

ويعني تقديم كل من المؤمن له وشركة التأمين كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالخطر، وتقديم كل ما يلزم وما يحتاج سواء تعلق الأمر بتقدير الخطر أو شرح بنود وثيقة التأمين.

النتائج والتوصيات:

انطلاقا من التحليل السابق، يمكننا ذكر النتائج التالية:

- يتأثر قطاع التأمين بمختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية إيجابا وسلبا، ومن أهم المتغيرات التي أثرت في صناعة التأمين نجد اتفاقية تجارة الخدمات المالية، الصيرفة الشاملة، غسيل الأموال، الأزمة المالية والحوكمة.

- سمحت الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية بتحرير قطاع التأمين، وكان لها الأثر الأكبر على سوق التأمين، وتعدد هذا الأثر بين الايجابي والسلبي.

- تشكل ظاهرة غسيل الأموال أحد الأعراض الضارة، والتي لا تنحصر في مجال الاقتصاد فحسب، بل امتدت لتشمل صناعة التأمين.

- تعتبر المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية والإفصاح من أهم الآليات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور حوكمة شركات التأمين.

وبناء على النتائج السابقة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- تكتل شركات التأمين الصغيرة في شكل كيانات كبيرة بغرض تعظيم قوتها، ومواجهة منافسة الشركات الكبرى.

❖ ضرورة اتخاذ شركات التأمين إجراءات دقيقة وحازمة للتعرف بهويات العملاء، والتحقق منها بكشف وإحباط محاولات غاسلي الأموال من استغلال هذه الشركات في تمرير عمليات غسيل الأموال.

❖ تطوير نظم إنذار مبكر، وتوفير الرقابة التأمينية وتقوية أجهزة الرقابة والإشراف على شركات التأمين لتفادي أثر الأزمات المالية.

❖ ضرورة تبني مبدأ الشفافية والإفصاح وأخلاقيات الأعمال ضمن حوكمة شركات التأمين.

قائمة المراجع المستعملة :

المراجع العربية :

- محمد جمل علي هلالي، عبد الرزاق شحادة: **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين** ، دار المناهج، عمان، الأردن، **2009** .
- خطيب خالد: **الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر**، مداخلة ضمن ندوة" مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية "جامعة سطيف، **2011**.
- مصطفى رشدي شيحة: **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر **2004**.
- سمير محمد عبد العزيز: **التجارة العالمية بين الغات ومنظمة التجارة**، مكتبة شعاع للنشر، مصر.
- صفية احمد أبو بكر: **أثر الاتفاقية العامة للخدمات على سوق التأمين العربي**، ملتقى التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، **قطر2003**.
- غرفة تجارة وصناعة عمان: **معوقات قطاع التأمين في السلطنة وتأثير اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على التأمين**،
www.chambreoman.ae/Arabic/abouts.occi.departement.economic. تاريخ الاطلاع 2012/03/15.
- ياسر زغيب: **اتفاقية الغات**، دار الندى، لبنان **1999**.
- عبد الحميد عبد المطلب: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، **2000**.
- طارق عبد العل حماد: **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر**2002**.
- بريش عبد القادر، **أهمية ودور نظام التأمين على الودائع**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف **2004**.
- نادر عبد العزيز شافي: **تبيض الأموال**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان **2001**.
- محمدسعدو الجرف: **غسيل الأموال من خلال التأمين**، ورقة بحثية.
- علاء عبد الكريم: **غسيل الأموال عبر قنوات التأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والعشرون ، بحث تطبيقي في قطاع التأمين في العرق، **2009**.

- منير الحمش: **الأزمة المالية والاقتصادية بين التفسير المالي والاقتصادي**، مجلة شؤون الأوسط، عدد 130، **2008**.
- شركات التأمين و الأزمة الاقتصادية العالمية :http://islamselect.net/mat/86884

علي القحيص: الأزمة المالية والتأمين

http://www.alriyadh.com/2009/06/25/article440185.html

- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007 .
- إبراهيم السيد المليحي، **دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر**، الكويت، 2008 .
- ساعد بن فرحات: **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين**، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف.
- عبد الرزاق بن الزاوي، ايمان بن نعمون: **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة **2012**.

المراجع الأجنبية :

Rajan, Ramkishen "**Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia**" Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1.